

القائمة حاليًا، أو حتى أن تسلك بحكمة فيما يتعلق بالحفاظ على تلك القوانين التي أثبتت حيويتها في تفعيل المجتمع تفعيلًا جيدًا ومقبولًا.

**المطلب الثاني: أسباب المشكلة الاقتصادية:**

ترجع المشكلة الاقتصادية إلى تعدد حاجات الإنسان وندرة الموارد اللازمة لإشباع هذه الحاجات التي تتميز بالدورية والتعدد والتجدد، وبأنها لا نهائية. والموارد تتكون مما تجود به الطبيعة من أرض وماعليها من غابات وبحار وأنهار ومافى باطنها من معادن، وما يصنعه الإنسان من آلات ومعدات للمساعدة في عملية الإنتاج.

خلال عملية الإنتاج ينتج الإنسان سلع وخدمات، والسلع هي منتجات ملموسة مثل الأغذية والملابس، والخدمات هي منتجات معنوية مثل التعليم والصحة، فالسلع والخدمات هي وسائل لإشباع حاجات الإنسان. والفعل الذي يترتب عليه عمل السلع والخدمات يسمى إنتاجًا، وعملية استخدام هذه السلع والخدمات تسمى استهلاكًا. ولاتطلب السلع والخدمات لذاتها وإنما بغرض الاستفادة من استهلاكها، ولذلك يعرف بعض الاقتصاديين الاقتصاد بأنه العلم الذي يهتم بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على الأفراد بغرض استهلاكها.

## المبحث الثاني

### أركان المشكلة الاقتصادية

إن تحليل المشكلة الاقتصادية بصورة أكثر تعمقًا يوضح لنا أن هناك عدة أسئلة محددة يلزم على كل مجتمع اقتصادي مهما اختلفت صورة أو أنظمتها أن يجيب عن هذه الأسئلة. لقد شاهدنا أن أبعاد المشكلة الاقتصادية هي الحاجات المتعددة والموارد المحدودة وضرورة الاختيار في استخدام هذه الموارد لإشباع تلك الحاجات. وقرر سامولسون Samuelson أن أى نظام اقتصادي يواجه المشكلة الاقتصادية معبرًا عنها في الأسئلة التالية:

- ١ - ماذا يتم إنتاجه من سلع وخدمات لتتضمن مع رغبات وحاجات المجتمع التي يسعى لإشباعها ؟ وكذلك ما هي الكمية من تلك السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ؟ هل تنتج الكثير من تلك السلع أم القليل وعلى وجه التحديد ما هي الكمية المطلوبة لإنتاجها؟
- ٢ - كيف يمكن إنتاج السلع والخدمات، بمعنى ما هي الطريقة التي سوف تتبع للإنتاج ؟ فهناك عنصر العمل والأرض ورأس المال والتنظيم وغيرها من الموارد فكيف يجمع الاقتصاديون هذه العناصر لتحقيق الإنتاج المطلوب.
- ٣ - لمن يكون هذا الإنتاج ؟ أى من الذى سوف يتمتع باستخدام هذه السلع والخدمات دون غيره من الأفراد أو بصورة أخرى يجب توضيح الأسلوب أو الأجر الذى سوف يتم على أساسه توزيع الدخل بين مختلف الأفراد والأسر.

هذه الأسئلة الثلاثة هي أساسية وعادية بالنسبة لكافة المجتمعات الاقتصادية سواء كان المجتمع بدائيًا، ناميًا، أو غاية في التقدم فإنه لابد أن يكون لديه مقياسًا وأسلوبًا للإجابة على هذه

الأسئلة. أن النظم الاقتصادية مهما كانت درجة تطورها لا تختلف عن بعضها البعض في مقدر احتياجها لعلاج هذه المشاكل الأساسية وأن كانت تختلف فيما بينها في كيفية علاج هذه المشاكل.

يتناول هذا المبحث شرح عناصر أو أركان المشكلة الاقتصادية في ستة مطالب، كما يلي:

المطلب الأول: تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية.

المطلب الثاني: تنظيم عملية الإنتاج.

المطلب الثالث: توزيع الإنتاج.

المطلب الرابع: مشكلة البطالة.

المطلب الخامس: مشكلة التضخم.

المطلب السادس: مشكلة النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية:

لو أن كافة السلع والخدمات متوفرة داخل المجتمع بالكميات التي تشبع احتياجات كل فرد من الأفراد لما كانت هناك مشكلة اقتصادية، أن ظروف الندرة النسبية هي التي تحت الاختيار بين السلع والخدمات التي تشبع الحاجات المختلفة لدى الأفراد وترتيب هذه السلع والخدمات وفقا لأهميتها النسبية، وحيث هذه المسألة على المستوى الجزئي Microlevel أو مستوى الفرد يستلزم منا أن نبحث سلوك الفرد الذي يواجه المشكلة الاقتصادية فحيث يعلم الفرد أنه لا يستطيع أن يحصل على كل شيء يريد فلا بد أن يقوم بتحديد السلع والخدمات التي يريدونها وتلك التي لا يريدونها أو يستطيع تأجيل احتياجاتها منها، ولا تقتصر عملية الاختيار على هذا فقط بل على الفرد أن يقوم بترتيب الأشياء المختلفة التي يريدونها وفقا لأهميتها النسبية عنده، فهناك بعض السلع التي تعطيه إشباع أو منفعة تفوق السلع الأخرى فيجب أن توضع أولا في ميزان تفضيله، وهكذا يتم ترتيب السلع والخدمات التي يختارها الفرد وفقا لمنافعها أو الإشباع الذي تعطيه له بالنسبة لبعضها البعض، وثمة قاعدة عامة تحكم عملية الاختيار وهي أنه إذا رغب الفرد في الحصول على كم أكبر من سلعة ما فإنه لا بد أن يقلل الكم الذي يريده من سلعة أخرى أو بالعكس، ولولا مشكلة الندرة النسبية التي يواجهها الفرد ما اضطر إلى التمسك بهذه القاعدة.

السؤال يتعلق بتوزيع الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة. فأى اقتصاد تكون فيه الموارد نادرة بالنسبة لرغبات أفرادها لا بد وأن تكون لديه طريقة معينة يتم على أساسها اتخاذ قرار فيما يتعلق بمشكلة توزيع الموارد. ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي يسود ما يسمى بالسوق الحرة Free market فإن معظم القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد إنما تتم بواسطة « جهاز الأثمان » Price System. أما في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي فإن عددا كبيرا من هذه القرارات إنما يتم عن طريق التخطيط المركزي. واهتمام الاقتصاديين لا ينحصر فقط في كيفية اتخاذ هذه القرارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة وإنما أيضا في معرفة الآثار التي ترتبت على تدخل الحكومة لتغيير القرارات التي لولا هذا التدخل لاتخذت.

## المطلب الثاني: تنظيم عملية الإنتاج:

بعد أن تتحدد احتياجات المجتمع من مختلف السلع والخدمات ويتم ترتيبها وفقا لأهميتها النسبية فلا بد أن نتساءل عن الكيفية التي تتم بها عملية الإنتاج لهذه الاحتياجات والمشاكل التي تحيط بهذه العملية في ظروف الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

السؤال الأول في مشكلة تنظيم الإنتاج هو: من الذي ستولى عملية الإنتاج؟ هل يقع على كل فرد عبء إنتاج ما يحتاجه من السلع والخدمات؟ لقد كان هذا ما يحدث بالفعل في العصور البدائية، ثم تطورت الأمور فأصبحت العائلة أو المنزل تمثل وحدة الإنتاج داخل المجتمع فتم تقسيم الأعمال بين أفرادها في سبيل إنتاج الاحتياجات. وتدرجيا على مر الزمن عرفت المجتمعات أشكالاً عديدة متطورة للوحدات الإنتاجية ثم أخيراً ظهرت المشروعات الخاصة التي يتخصص كل منها في ناحية معينة من نواحي الإنتاج، والمشروع الخاص يتحرك بدافع تحقيق الربح ويقود نشاطه الإنتاجي من نطلق عليه « المنظم » Entrepreneur وهو الذي يتحمل عبء عملية تجميع عناصر الإنتاج: العمل ورأس المال والأرض وذلك لإنتاج ما يحتاجه المجتمع.

يلى ذلك سؤال حول ما هي الطريقة التي يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات؟ عادة ما يكون هناك أكثر من طريقة فنية يمكن بواسطتها إنتاج السلعة فالمحاصيل الزراعية مثلا يمكن إنتاجها باستخدام مساحات أصغر نسبياً من الأراضي على أن تستخدم معها كميات كبيرة نسبياً من السماد والعمل والآلات كما يمكن إنتاجها باستخدام مساحات كبيرة نسبياً من الأراضي على أن تستخدم معها كميات صغيرة نسبياً من السماد والعمل والآلات. فأى الطريقتين يمكن استخدامها لإنتاج نفس الكمية من السلع؟ عادة ما يكون هناك وسائل إنتاج بديلة ممكنة لإنتاج أى سلعة. والسؤال هنا هو أى من هذه الطرق البديلة يجب إتباعها؟ والمعيار هنا هو تجنب الطرق التي لا تتصف بالكفاءة. ونعتبر أن الطريقة لا تتصف بالكفاءة إذا كان من الممكن أن نعيد توزيع الموارد أن نغير طريقة الإنتاج ويترتب على ذلك زيادة ما تنتجه على الأقل من سلعة واحدة دون أن ينقص الإنتاج من أى سلعة أخرى.

## المطلب الثالث: توزيع الإنتاج:

بعد أن يتم إنتاج السلع والخدمات لابد أن تكون هناك طريقة ما لتوزيع هذا الإنتاج على أفراد المجتمع. وفي المجتمعات البدائية حيث كانت عملية الإنتاج تتم داخل العائلة أو في المنزل كان رب العائلة يقوم بتوزيع الناتج بين أفراد عائلته. وكذلك أيضاً كان الأمر في ظل النظام القبلي حيث كان رئيس القبيلة يقوم بعملية توزيع الإنتاج وفقاً لحكمته أو وفقاً للتقاليد المرعية. ولكن مع تطور المجتمعات وخروج الفرد من إطار العائلة والقبيلة وتكون القرى ثم ظهور المدن الكبيرة ازدادت حدة مشكلة التوزيع عن ذلك الشكل البدائي القديم. فلقد نشأت تدرجياً أشكالاً جديدة من التنظيمات الإنتاجية المستقلة واستدعت استنباط وسائل جديدة لتوزيع الإنتاج بين المساهمين في عملية الإنتاج. وحدثت أشكال التنظيمات الإنتاجية التي نعرفها الآن هو المشروع المتخصص الذي يقوم بعملية الإنتاج في ناحية معينة ويضم أفراداً مستقلين لاجتماع بينهم إلا النشاط الإنتاجي في حد ذاته والبعض من هؤلاء الأفراد يساهم بعمله والبعض الآخر يساهم برأسماله أو بما يمتلكه من أرض أو موارد طبيعية أخرى بينما يساهم آخرون بقدراتهم الذهنية والتنظيمية والمشكلة التي نواجهها هي مشكلة تحديد مساهمة كل عنصر من هذه

العناصر فى عملية الإنتاج. ويهتم الاقتصاديون بمعرفة العوامل التى تحدد الكيفية التى يتم بها توزيع الدخل القومى للدولة بين الجماعات المختلفة مثل أصحاب الأراضى والعمال وأصحاب رؤوس الأموال أو بين فئات معينة مثل الفلاحين أو سائقى السيارات أو الفقراء. كما أن اهتمام الاقتصاديين يمتد لمعرفة الآثار المترتبة على تدخل الحكومة من خلال وسائل معينة لتغيير توزيع الدخل كفرض ضريبة تصاعديّة أو تحديد حد أدنى للأجر أو قيام الحكومة بمكافحة الفقر.

المشاكل الثلاث السابقة إنما تقع دراستها فيما يسميه الاقتصاديون بالاقتصاد الجزئى microeconomics فالإقتصاد الجزئى إنما يعنى بدراسة الكيفية التى يتم بها التوزيع الأمثل للموارد وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع. ويهتم الاقتصاد الجزئى بدراسة إنتاج السلع والخدمات بواسطة منشآت أو صناعات، كما يهتم بدراسة إنفاق المستهلكين على سلع وخدمات معينة بواسطة مستهلكين فى سوق واحد أو أسواق متعددة. فوحدة الدراسة فى الاقتصاد الجزئى هى الجزء وليس الكل.

### المطلب الرابع: مشكلة البطالة:

إذا كانت الموارد تنصف بأنها نادرة وأنواعها غير كافية لإنتاج السلع والخدمات التى تفى برغبات أفراد المجتمع فلا محل لترك بعض الموارد عاطلة بدون توظيف. إلا أن إحدى خصائص اقتصاديات السوق الحرة أن مثل هذا الضياع يحدث أحيانا. فالعمال العاطلون يرغبون فى الحصول على عمل والمصانع التى يمكن أن يعمل فيها هؤلاء العمال موجودة ومديرو وملاك هذه المصانع يرغبون فى تشغيل مصانعهم والمواد الخام اللازمة متوفرة والأفراد فى ميسر الحاجة إلى السلع التى يمكن أن تنتجها هذه المصانع. ومع كل ذلك، فإنه لأسباب معينة، لا يحدث شئ، ومشاكل البطالة على نطاق كبير كانت واضحة للعالم فى الثلاثينيات. فى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت البطالة فيها فى هذه الفترة ٢٥% من قوتها العاملة. ولو أن مثل هذه الفترة من البطالة لم تتكرر مرة ثانية إلى أن المشكلة لاتزال تهدد الدول التى تتبع نظام السوق وأن كان ذلك ليس بنفس الحدة.

### المطلب الخامس: مشكلة التضخم:

لقد واجهت اقتصاديات العالم فترات طويلة من التغيرات السريعة فى مستويات الأسعار، وخلال التاريخ الطويل فإن مستويات الأسعار قد ارتفعت أحيانا وانخفضت أحيانا أخرى. وفى الأزمنة الحديثة كان اتجاه الأسعار دائما نحو الارتفاع، ولكنه فى بعض الأحيان كان أسرع وفى أحيان أخرى كان أبطأ ولكنه عموما كان نحو الارتفاع. ولذلك فقد كان اهتمام الاقتصاديين بدراسة التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود. والتضخم إنما يرجع إلى الزيادة فى كمية النقود فى الاقتصاد القومى. فالنقود هى إحدى اختراعات البشر وليس الطبيعة. والكمية المتداولة من النقود يمكن تحديدها بواسطة الإنسان. ويثير الاقتصاديون الكثير من الأسئلة حول أسباب تغير كمية النقود المتداولة والآثار المترتبة على هذا التغير على مستوى الأسعار العام.

### المطلب السادس: مشكلة النمو الإقتصادى:

إن فهم هذا العنصر يقتضى منا النظر إلى سبب المشكلة الاقتصادية فى الأجل الطويل. فمع مرور السنوات تنمو احتياجات المجتمع من السلع والخدمات نموا مستمرا بسبب النمو فى الأعداد السكانية

وكذلك بسبب التقدم الحضارى الذى يودى فى حد ذاته إلى طلب السلع والخدمات بكميات أكبر أو جودة أفضل أو إلى طلب سلع وخدمات جديدة لم تكن معروفة من قبل، لذلك ان لم يتزايد إنتاج المجتمع من السلع والخدمات بما يفى بالاحتياجات المتزايدة منها فان المشكلة الاقتصادية سوف تزداد حدة فى الأجل الطويل، أما اذا تمكن المجتمع من زيادة الإنتاج الكلى من السلع والخدمات بمعدلات تفوق الزيادة فى الاحتياجات منها فان حدة المشكلة الاقتصادية سوف تخف ويصير المجتمع أكثر تقدماً تدريجياً. وكما فهمنا من قبل فى عنصر تنظيم الإنتاج أن إنتاج المجتمع فى أى فترة زمنية يتوقف على ما لديه من كميات عناصر الإنتاج وطريقة استخدام هذه العناصر، فإذا كان المجتمع مثلاً وقد استخدم العناصر الإنتاجية التى يملكها فى أفضل الاستخدامات لها وبأكفا الفنون الإنتاجية واستغل طاقتها استغلال كاملاً فانه لاسبيل إلى زيادة الإنتاج فى الأجل الطويل إلا بزيادة كميات عناصر الإنتاج وارتفاع كفاءتها بتطوير الفنون الإنتاجية المستخدمة.

هذا هو الموقف تقريباً بالنسبة لمشكلة النمو الاقتصادى فى البلدان المعروفة بانها متقدمة اقتصادياً. وعلى ذلك فان مشكلة النمو الاقتصادى فى هذه البلدان تتلخص فى كيفية زيادة كميات عناصر الإنتاج وتطوير الفنون الإنتاجية المستخدمة مع المحافظة على وضع الاستخدام أو التوظيف الكامل لهذه العناصر وتوزيعها فى أفضل الاستخدامات الممكنة.

أما المشكلة فى البلدان التى تعرف بأنها متخلفة اقتصادياً فالأمر أكثر تعقيداً من هذا بكثير، فالاحتياجات من السلع والخدمات فى هذه البلدان تنمو بمعدلات مرتفعة للغاية بينما ينمو انتاجها الكلى من السلع والخدمات بمعدلات بطيئة. ومعنى هذا أن المشكلة الاقتصادية تزداد حدة فى البلدان المتخلفة. وأحد الأسباب الهامة وراء نمو الاحتياجات الكلية من السلع والخدمات بمعدلات مرتفعة هو النمو السكانى الهائل.

المشكلات الثلاث الأولى وهى الاستهلاك والإنتاج والتوزيع تدخل فى دراسة الاقتصاد الجزئى أو الـ *Microeconomics*، بينما المشكلات الثلاث الأخيرة تدخل فى دراسة ما يسمى بالاقتصاد الكلى *Macroeconomics* أو التجميعى وهى التضخم والبطالة والنمو الاقتصادى.